

بعد تنكر الرئيس الأمريكي لمطالب رئيس أكبر دولة عربية

الوقائع على الأرض أصدق من كل تحليل. وعندما تقوم دبابات الاحتلال بإطلاق النار على الفلاحين وهم يحصدون قمحهم، دون أن يكون هناك أي اشتباك سابق ولا أية مناسبة تستدعي ذلك، نكون قد دخلنا في مرحلة متقدمة من مخطط آريئيل شارون الهادف إلى وضع الفلسطينيين بين خيارين لا ثالث لهما : الموت أو الرحيل. وعلى الدول العربية أن تستعد للنتائج التي ستترتب على هذه المرحلة المتقدمة، وبينها استقبال مئات الآلاف من الفلسطينيين المهجرين من وطنهم بقوة الرصاص والمطرودين خارج الحدود.

ومن بين (الوقائع على الأرض) المتزامنة صحافيا مع إطلاق الرصاص على حاصدي القمح وقاطفي الزيتون بالأمس القريب، كلام مجلس رئاسة اليهود في ألمانيا علنا وعلى رؤوس الأشهاد عن حل القضية الفلسطينية بواسطة توزيع الفلسطينيين على البلدان العربية المجاورة. أي إخراجهم من ديارهم عنوة، وإرغام الحكومات العربية على استيعابهم لديها. ومن (الوقائع على الأرض) تلفزيونيا ما قاله لو دويس مقدم برنامج خط المال في قناة (سي. إن. إن)، بلهجة (بدنا نحكي ع المكشوف، إسلامي ما بدنا نشوف)، حين بادر دون مناسبة بافتتاح إحدى ثرائته بالقول : يجب أن نتكلم بصراحة، بأننا حين نقول : الحرب ضد الإرهاب فنحن نعني ضد الإسلاميين !!

ومن (الوقائع على الأرض) دبلوماسيا ما رد به الرئيس الأمريكي بوش على الرئيس مبارك الذي طلب من الولايات المتحدة أن تقرر مساعيها الدبلوماسية بجدول زمني لانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وإعلانها قيام الدولة الفلسطينية.

وقد لا تكون هناك علاقة بالضرورة بين كلب البولدوغ المدعو (لو دويس) وبين البيت الأبيض، ولكن هناك علاقة منطقية واضحة بين قيام ذلك المذيع الأشهر في قناة سي. إن. إن بتعريف الحرب على الإرهاب بأنها حرب ضد الإسلاميين، وبين تصريح الرئيس الأمريكي بعد يوم واحد قاتلا أثناء زيارة رئيس أكبر دولة عربية للعاصمة الأمريكية إن الولايات المتحدة ستستمر في بذل مساعيها السلمية ولكنها ليست بصدد تقديم جدول زمني من أي نوع لحل أزمة الصراع العربي - الإسرائيلي. فكلام (لو دويس) يقذف قفاز الحرب والعداء في وجه المنطقة التي تدين بديانة الإسلام، إذ يفصح دون مواربة عما كان مستترا في النوايا لدى استخدام تلك الكلمة ذات المعنى العام، وهو انحصار المعنى والقصد في شريحة البشر الذين سماهم تحديدا، مع ترك الباب مفتوحا لإدخال كل من يرفض التنازل عن حقوق بلاده ضمن دائرتها الواسعة، بمن في ذلك أي ضيف كبير يبدي التزاما صارما بقضية المنطقة العربية والإسلامية ! وكلام بوش مصحوبا بالحملات الحربية الإسرائيلية التي لا تتوقف في الضفة الغربية، يعني أن الولايات المتحدة تقذف بقفاز العداء نفسه في وجه العرب. وستظل تلعب دورا فعليا في محاربة المنطقة، دونما سبب مفهوم، إلا التحيز الأعمى ضد أهلها والانحياز الأعمى إلى إسرائيل.

وحصر معنى الإرهاب في طائفة الإسلاميين يبغي الباب مفتوحا على مصراعيه لاستمرار الحرب الضروس القائمة ضد الفلسطينيين، ويعني في المقابل تنزيه الإرهابيين الإسرائيليين وتبرنتهم من تهمة الإرهاب، وهم الممتطون ظهور الدبابات الأمريكية، المطلقون جينة وذهابا نيران الرشاشات الثقيلة والمدافع الضخمة على الحياة الفلسطينية. بل إن ذلك يستبعد قتلة رابين من دائرة الإرهاب السياسي الواضح لمجرد أنهم لا يدينون بديانة الإسلام.

الحقيقة أنه لم يسبق في أي وقت من الأوقات أن واجهت الولايات المتحدة العرب بهذا القدر الفاحش من الإهانة والضرب على القفا. ولم تتعرض المنطقة لمثل هذه العردة الإسرائيلية اليومية التي تستخدم جميع الأسلحة البرية والجوية والبحرية دون أن تحسب أدنى حساب لأحد. وفي ذلك ما فيه من مقاصد خفية، أداها الرغبة في إسقاط هيبة الأنظمة العربية جميعا، حتى الموالية لأمريكا، وبالتالي احتمال إدخال المنطقة في حالة من الفوضى على جميع المستويات، تمهيدا لإعادة تقسيمها إلى دويلات أصغر حجما من الحالية التي خلفتها اتفاقية سايكس - بيكو.

هل وعينا الآن ما تراه عيوننا في عهد جورج بوش، أم أننا ما زلنا بين مصدق ومكذب؟ أم أننا - ولو وعينا

- فليست لنا القدرة على بلورة موقف إقليمي مختلف؟ وهل يغير الله ما يقوم لم يغيروا ما بأنفسهم؟

الوزارة والنفس الأمانة

حتى لحظة كتابة هذه السطور ودفعها للمطبعة لم يكن التشكيل الوزاري الجديد قد صدر عن الرئيس ياسر عرفات. ولكن التصريحات التي صدرت تحملنا على التحفظ بشدة، وعلى دق ناقوس الخطر، خوفاً من أن تتمخض هذه العاصفة كلها عن زوبعة في فئان وأن يقتصر المطلب الجدي الخطير على وضع وزير في محل وزير وعن تعويض حامل اللقب السابق بلقب آخر، في منشأة تقام خصيصاً لهذا الغرض.

أما الأمر الأخطر فهو الخاص بالانتخابات القادمة. ونحن نعلق عليها - إذا توفرت الظروف لعقدها - أهمية كبرى. والسبب بسيط : ليست لدينا وسيلة أخرى، ولا نقبل وسيلة أخرى، لتقويم الاعوجاج وإصلاح الفساد. فليست لدينا قوات مسلحة لتأتي بحكومة على ظهور الدبابات ثم يجري تزويدها بطلاء الديمقراطية. ولو وجدت تلك القوات لما رضينا لها هذا الدور. ولن نقبل أن تلعب أجهزة الأمن في بلدنا، وهي البديلة عن القوات المسلحة، دوراً مماثلاً لأدوار القوات المسلحة في العالم الثالث.

وعلى الرغم من إدراكنا أن الديمقراطية والانتخابات مليئة بعيوب وسلبات عديدة فإن أفحش الفساد هو الذي يعيش في ظل الديكتاتورية ونظام الحزب الواحد. ولهذا فإن الانتخابات القادمة هي وسيلتنا نحو إصلاح أمورنا.

ونحن نرى أن الوزارة التي ظهرت بعض ملامحها في الصحف قد أبطت على معظم الوزراء السابقين في مراكزهم. وهذا ليس موضع اعتراضنا. وقد سبق لي أن قلت من فوق منبر المجلس التشريعي إن استبدال وزير محل وزير لا يحمل مغزى كبيراً لأن (هذه الطينة من تلك العجينة) كما يقول المثل. والإصلاح الذي نحن بحاجة إليه هو الذي يفكك الوزارات القائمة ويعيد تركيب إداراتها على نحو يضمن الكفاءة والإنصاف والموضوعية والإنتاجية ويتعامل مع القوى البشرية على أساس مختلف عن سياسة الترضيات والنفحات والمنح السنوية. وعندما تكون هناك عدالة وموضوعية في التغيير فإن الجميع سوف يرضون، لأن للعدالة سلطانها، أما المحاباة فتخلخل الأسس النفسية للاستقرار الاجتماعي وللانتاج معاً.

ولكن الإبقاء على الوزراء السابقين في مناصبهم، مع احترامنا لهم جميعاً، يفترض أنهم لن يخوضوا الانتخابات القادمة. وإلا فإن النفس الأمانة قد تحمل صاحب المنصب على استغلال منصبه من أجل إنجاز مقاصده الانتخابية وهو ما يشكل مطعناً في نزاهة الانتخابات.

أظن أنه بصدور عدد الاثنين من جريدة الحياة الجديدة حاملاً هذا المقال سيكون قد سبق السيف العذل. وهنا لا يسعنا إلا أن نرفع الصوت عالياً لتحقيق شرط آخر لا غنى عنه على الأقل، وهو اختيار اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات من محايدين معروفين بالنزاهة، مقبولين من قبل جميع الفصائل والأحزاب، وأن يتوفر لهذه الانتخابات إشراف دولي من دول محايدة، لكي لا تمس العملية الانتخابية أية شبهة.

